

العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع

Social justice and its role in protecting society

الدكتور. حسان بوسرسوب¹.

Boussersoub Hacene

إمام أستاذ بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف ولاية البليدة وأستاذ بقسم علم الاجتماع جامعة لونيبي علي، البليدة 02.

boussersoub.hacene78@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/10/16 تاريخ القبول: 2023/12/31 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: نحاول من خلال هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على موضوع العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع، فهي من الموضوعات الراهنة حيث شغلت اهتمام الباحثين، باعتبارها إحدى التحديات التي تفرض نفسها على جميع المستويات الدولية، وقد أصبحت تواجه الأسرة والمجتمعات العربية عامة، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص. وعلى هذا الأساس؛ فإننا اليوم في أمس الحاجة وأكثر من أي وقت مضى إلى تأصيل هذه العلاقة، فالعدالة الاجتماعية حجر الزاوية في حماية الفرد. كما أنّ قيمة العدالة الاجتماعية وأهميتها، تظهر في العلاقة المتينة التي تربط بينهما، وعلى قدر العدالة الاجتماعية تتكوّن شخصية الفرد وحماية المجتمع. وقد لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي، وتبعاً لذلك؛ فإنّ هذا البحث يهدف إلى تقديم دراسة وصفية تحليلية. ومن هذا المنطلق؛ يمكننا أن نتساءل عن مدى مساهمة العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع الجزائري، ومن ثم تقديم مجموعة من الحلول المقترحة، وتجاوز التحديات نحو آفاق المواطن المشبع بقيم العدالة الاجتماعية، وثقافة الوعي الإيجابي في تطوير بلده واستمرار حضارته. كلمات مفتاحية: العدل؛ العدالة الاجتماعية؛ الدور؛ المجتمع؛ حماية المجتمع.

Abstract:

Through this research paper, we are trying to shed light on the issue of social justice and its role in protecting society. It is one of the current topics that has occupied the attention of researchers, as it is one of the challenges that imposes itself at all international levels, and has become facing the family and Arab societies in general. And Algerian society in particular. basing on this; Today, more than ever, we are in dire need to consolidate this relationship, as social justice is the cornerstone of protecting the individual. The value and importance of social justice appears in the strong relationship between them. The extent of social justice determines the personality of the individual and the protection of society. The researcher resorted to using the descriptive approach, and accordingly; This research aims to provide a descriptive and analytical study.

المقدمة:

يعتبر موضوع العدالة الاجتماعية من أهم الموضوعات التي تعرض لها القرآن الكريم والسنة النبوية، ويتجلى ذلك في الآيات الكثيرة التي عنيت بالحديث عنها. ولقد اشتمل القرآن الكريم على قيم عديدة، تشهد له بخلوده وصلاحيته لكل زمان ومكان، كما تشهد له بأنه لا غنى للبشرية عنه، حتى تعيش حياة كلها سعادة واستقرار، حيث نجد في القرآن الكريم الكثير من القيم الفردية والاجتماعية التي حثنا القرآن على التمسك بها، مما يؤدي ذلك إلى انسجام المجتمع وتعاونه واستتباب الطمأنينة في صفوف أفراد.

وفي ذات السياق؛ بالعودة إلى البحث في مضمون الدراسات القرآنية، فإننا نجد مفردة العدالة الاجتماعية لم ترد بلفظها في القرآن الكريم، إلا أن هناك عشرات المفردات توحى بمدلولاتها وأبعادها إلى معنى قيمة العدل والقسط في عدة آيات قرآنية، وتكمن أهمية قيمة العدالة الاجتماعية ودورها في التأثير على حماية حياة المجتمع، من خلال ممارستها وتأثيراتها الايجابية، في إعادة الثقة والتوازن لأفراد المجتمع.

ومما لا شك فيه؛ أن مصطلح العدالة الاجتماعية من الصفات المحمودة التي أكدت الشريعة الإسلامية على أهميتها ومكانتها بين المسلمين أنفسهم، وبين المسلمين وغيرهم لا سيما أهل الكتاب. ولعل أهمية تأكيد الإسلام على العدل كقيمة إنسانية عامة، أنه يريد للإنسان أن يعيش العدل في نفسه كإحساس وشعور، وأن يرفض التعاطف مع الظالم وإعانتة، لأنه يسعى لإدخال العدالة في التركيبة الشخصية للإنسان المسلم التقى الذي يصنعه، لذا فهو يرفض الظلم كإحساس كما يرفضه كموقف.

ومنذ فجر التاريخ والعدالة تلعب دوراً بارزاً في التغييرات التي تتعرض لها المجتمعات، وما من شك أن العلاقة التي تمثل هذا التغير هي علاقة طردية، أي أن مستوى العدالة الاجتماعية ونوعها، يؤثران سلباً أو إيجاباً في مستوى التغييرات الاجتماعية ونوعها، فإن كانت العدالة جيدة ومتقدمة في أطروحاتها ووسائلها وأدواتها وأهدافها وآلياتها، ستحدث بلا شك تغييرات نوعية متقدمة في المجالات الصناعية والسياسية والاقتصادية والتنموية وفي كافة المجالات، والعكس بالعكس إذا كانت العدالة الاجتماعية رديئة ومتخلفة. لذا فواقع أي مجتمع هو صورة معبرة عن واقع العدالة الاجتماعية.

ونتيجة لما سبق؛ فإنني لا أدعي لنفسني شيئاً في هذا البحث؛ فهو جهد متواضع أردت به الانضمام إلى زمرة الدعاة، وهم القوم لا يشقى بهم جليسهم، وحسي أن أكون لهم جليساً وبهم مقتدياً ومتأسياً، وبين رحاب آيات القرآن الكريم، والسيرة العطرة مقلباً ومتصفحاً؛ فما هي إلا نصوص أخذتها من هنا وهناك، وجمعت بينها؛ لتزداد جمالاً باجتماعها، وتناسقاً بترتيبها. وفي ضوء هذه الحقيقة جاءت هذه الدراسة؛ لتبرز وجه الإعجاز في ألفاظ القرآن الكريم، ومن هنا تظهر أهمية وأسباب اختيار البحث في الكشف عن العدالة الاجتماعية في ضوء القرآن الكريم دراسة موضوعية، لأنه يعالج جملة من المسائل الإيمانية والتعبدية والأخلاقية والاجتماعية في حياة الفرد المسلم.

1. الإشكالية:

تعتبر العدالة الاجتماعية القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظم بشكل عقلاني سليم، يسعى أفراده إلى التعاون المتحد الذي يتيح لهم فرص متساوية وفعلية، في الحماية والحياة الكريمة المتكافئة دون اللجوء لأوجه المحاباة لأصحاب السلطة، أو الجاه أو أصحاب النفوذ. ومن هذا المنطلق؛ فإنّ العدالة الاجتماعية من المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها حماية المجتمع، لذلك تحرص المجتمعات المتحضرة على الاهتمام بها كفعال اجتماعي عقلاني، وكقيمة أخلاقية واجتماعية تحقق من خلالها حمايتها الاجتماعية. ولا يستطيع أي مجتمع التوقف عن محاولته أن يكون عادلا، ولا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة الانسحاب في تحقيق العدل، لأنّه لا يوجد حد نهائي للعدالة. فالعدالة إذاً بهذا المعنى هي الخير العام، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق المساواة بين الأفراد عبر التوزيع العادل للموارد والخدمات الأساسية.

وهذا بدوره يهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمعات، لأنّ مفهوم الرفاهية يشير إلى حصول الأفراد على خدمات، وتأمينات اجتماعية بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها، لذا يتضح من خلال ما سبق من حق كل إنسان في الحياة الكريمة، ومن نظرة اجتماعية وإنسانية قوامها وجود رابطة قوية بين رفاهية الأفراد ورفاهية المجتمع، وتشمل في دولة الرفاهية الخدمات والتأمينات على التعليم، والصحة، ومستوى من الدخل، وتوفير العمل، والتأمين ضد العجز والشيخوخة، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات فمنذ نشوء الدولة شهد هذا المفهوم تقلبات بين الحضور والغياب، وبين التهمش والاقصاء، مما ألقى بآثاره على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات وعلى المجتمع برمته، خاصة وأنّ العدالة الاجتماعية في أحد أوجهها تركز على المساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع الواحد، وهذا ما لا نجده، إذ عرف المجتمع الجزائري ازديادا ملحوظا في أعداد المهمشين والفقراء والعاطلين، وانقسام المجتمع إلى طبقتين مما غيب الطبقة الوسطى ولدورها في تنمية المجتمع. وأما في مرحلة ما بعد فترة الجزائر الجديدة، فقد تجلت العديد من المتغيرات على الساحة الجزائرية جزء منها دافع لتحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيلها من أجل حماية المجتمع الجزائري. وتأسيسا على ما سبق، يمكن أن نتساءل عن دور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع، مما يعمل على بناء المواطن الصالح الذي يشعر بالانتماء لوطنه قولا وفعلا، ويساهم في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي على حد سواء وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي، ومنه يمكننا طرح التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم حماية المجتمع؟
2. هل توجد علاقة بين العدالة الاجتماعية ومفهوم حماية المجتمع؟
3. وما هو دور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع باعتبارها جانبا أساسيا لا بد من تطويره وتنميته؟

2. أهمية البحث

1. يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله، فموضوع دور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع يعدّ من المواضيع بالغة الأهمية؛ فهو قضية كل المجتمعات وتزداد أهمية هذا الموضوع عندما يكون المجتمع في أمس الحاجة إلى تغيير واقعه ومواجهة مشكلاته بغية التغلب عليها وتقديم الحلول لها.
2. وتبرز أهمية البحث من خلال أهمية العدالة الاجتماعية وقيمتها؛ في تطوير الشعوب وتنميتها اجتماعيا واقتصاديا وفي زيادة قدرتها الذاتية على مواجهة التحديات الحضارية؛ ذلك أنّ العدالة الاجتماعية عامل هام في التنمية الاقتصادية للمجتمعات؛ وهي عامل هام في التنمية الاجتماعية وضرورة للتماسك الاجتماعي والوحدة القومية والوطنية.
3. يكتسب البحث أهميته من خلال أنّه يحاول كيفية البعد عن الوقوع في اللاعدالة اجتماعية؛ وفي كيفية مواجهة التحديات والمشكلات المعوقة للمجتمع، وتأتي أهمية البحث أيضا؛ من خلال كونه محاولة لأحداث عدالة اجتماعية متميزة يستفيد منها جميع افراد المجتمع في تحقيق التوازن والتطور المنشود.

3. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

إنّ الهدف العام للبحث يتمثل في محاولة إبراز الدور الذي تقوم به العدالة الاجتماعية بصفتها الوسيلة التي يجدد بها المجتمع شروط وجوده وحمايته؛ باعتبار هذه الأخيرة أصبحت مطلبا أساسيا، بل شرط للوجود والاستمرار في المرحلة المعاصرة هذا الهدف العام، وتتفرع عنه ثلاثة أهداف جزئية تفرضها طبيعة البحث هي:

1. توضيح مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم حماية المجتمع.
 2. بيان العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومفهوم حماية المجتمع.
 3. إبراز دور العدالة الاجتماعية في حياة المجتمع باعتبارها جانبا أساسيا لا بد من تطويره وتنميته.
 4. منهج البحث:
- يمكن للباحث في المجالات الاجتماعية والانسانية؛ أن يستخدم عددا من مناهج البحث العلمي وبما أنّ طبيعة الموضوع الذي نقوم بدراسته هي التي تفرض المنهج المناسب فإنّه بالإمكان استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهذا المنهج له جوانب مهمة ومتعددة منها الوصف والتفسير والتنبؤ. ويهدف المنهج الوصفي إلى وصف الأشياء أو الظواهر أو الأحداث وبيان العلاقات التي تربط بينها وتفسيرها ودراستها وتحليلها وأخذ العبرة منها وتوقع تأثيراتها المستقبلية. (العيسوي، 1997، ص 13).

5. تحديد مفاهيم البحث

01 مفهوم الدور:

أ. يعرف الدور لغة: بأنه الحركة أي الفعل والعمل (البستاني، 2000، ص 211). ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن الدور مرتبط بالقدرة على الحركة والنشاط. والتي تعني: من جهة ورقة مطوية تحمل مكتوب، ومن جهة ثانية ما يجب أن يستظهره ممثل مسرحية.

ب. أما في الاصطلاح: فقد توصل عدد من العلماء إلى إعطاء تعاريف متباينة كل حسب تخصصه واتجاهاته العلمية وهذا ما يشير إليه تعريف عبد الله حامد: يعرف الدور في العلوم الاجتماعية بأنه: " يعبر عما يقوم به الفرد من أعمال ترتبط بوضعه أو مركزه الاجتماعي، مثال ذلك دور المدير، ودور العامل ودور الطبيب، مع التأكيد على أنّ الدور يبقى نفسه لا يتغير بل يظل ثابتاً عند تغير من يقوم به، إما عن طريق ترك العمل أو الترقية، أو الوفاة" (الخلف، 2005، ص 19).

02 التعريف اللغوي لمفهوم العدالة الاجتماعية:

أ- تعددت الدلالات المعجمية لمفردة "العدل" في اللسان العربي، وهي على ذلك يمكن حصرها بحيث لا تتجاوز ثلاث حقول دلالية هي: المثل والتسوية والاستقامة، لتصبح العَدالة في أعلى معانيها العامة هي إعطاء كل ذي حق حقه، أو الحكم والقضاء الحق ضد الظلم، أو ما قام في النفس أنه مستقيم وهو ضد الجور. (ابن منظور، د.ت، ص 2838).

وقد ورد في كتاب التعريفات: إن العدالة هي الاستقامة، أما العدل فهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط (الجرجاني، 2003، ص 121). وورد في القاموس المحيط للفيروز أبادي عن العدالة قوله: وعدل يعدل، فهو عادل من عدول، ورجل وامرأة، عدلٌ عدلٌ، وعدل الحكم تعديلاً. والعدل: المثل والنظير، كالعدل والتعديل. أما الاعتدال: هو التوسط حال بين حالتين في كم أو كيف، وكل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أقمته فقد عدلته وعدلته. (الفيروز أبادي، د. ت، ص 13).

وفي المعنى اللغوي لمفهوم العدالة أو العدل يمكن الإشارة إلى مجموعة من المعاني.
المعنى الأول: العدل بمعنى الإنصاف في الحكم وعدم الظلم أو الجور فيه فيقال عدل عليه في القضية فهو عادل والعادل هو واضع كل شيء موضعه وورد أيضاً أن العدل هي قيمة مقابلة للظلم.
ويتمثل المعنى الثاني: للعدل بمعنى المساواة والاستقامة والتوازن. وتعريف العدالة الاجتماعية لغوياً هو بالتأكيد نقيض الظلم الاجتماعي، والذي يتجسد في عدة صور منها الاستبداد والاستعباد والقهر الاجتماعي. (الحديدي، 2019، https://democraticac.de/?p=59997#_ftn5).

ب. التعريف الاصطلاحي لمفهوم العدالة الاجتماعية:

ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم العدالة الاجتماعية وأهتم الكتاب بأبعاد عدة ضرورية لتوافر العدالة الاجتماعية وعلى هذا الأساس؛ يمكننا التمييز بين مفهوم العدالة الاجتماعية لسببين رئيسيين.

أولاً: يتم تصور العدالة كفضيلة تنطبق على "المجتمع" وليس فقط على السلوك الفردي: المؤسسات الاجتماعية التي توزع الموارد المادية والمواقف الاجتماعية وهذه الأشياء جميعاً من الممكن تقييمها على أنها عادلة أو غير عادلة.

ثانياً: للعدالة الاجتماعية يعتبر البعض أن مصطلح العدالة الاجتماعية هو مصطلح سياسي بالأساس يحمل دلالات أيديولوجية، وعلى أي حال فإن هذا المفهوم جانبه الاجتماعي يطغى على أي شيء آخر، حيث يُوصي بتخفيف حدة الفقر وتقليل عدم المساواة كمسألة عدالة وليست صدقة. ويثير المفهوم مجموعة من المناشآت والأفكار التي تقتضي تحقيق المساواة وتوفير الحق في الحد الأدنى اللائق وتكافؤ الفرص، وتحديد الظلم الاقتصادي الناجم عن قوى السوق غير المنظمة والتوصية بعمل الدولة لتحسينه أو إزالته كلياً. (الحديدي، 2019، #p=59997#_ftn5). (https://democraticac.de/?p=59997#_ftn5).

03 المعنى اللغوي لمفهوم المجتمع:

أ. لفظة المجتمع مشتقة من الفعل: جمع، قال ابن فارس: الجيم والميم والعين أصلٌ واحد يدل على تضام الشيء (أبو الحسن، 1991، ص 426). والجمع بمعنى: ضم الشيء بعضه لبعض بعد تفرقة، يقال: جمع الشيء يجمعه جمعاً، وجمعه وأجمعه فاجتمع وتجمع واستجمع، ومن ذلك: المجموع، وهو الذي جمع من هاهنا وهاهنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد، واستجمع السيل: اجتمع من كل موضع، وتجمع القوم: اجتمعوا من هاهنا وهاهنا، والجماع: أخلاطٌ من الناس، وقيل: هم الضروب المتفرقون من الناس (ابن منظور، دت، ص 678). وجماع الناس: أخلاطهم من قبائل شتى، ومن كل شيء، وكل ما تجمع وانضم بعضه إلى بعضٍ يقال له: جماعٌ (الفيروزي، 2005 ص 917). والمجتمع: موضع الاجتماع، والجماعة من الناس (نخبة من اللغويين بمجتمع اللغة العربية بالقاهرة، 1976، ص 136).

ب. المعنى الاصطلاحي لمفهوم المجتمع: وضع العلماء المختصون بعلم الاجتماع عدة تعريفات للمجتمع، وكلها تعريفات متشابهة ومتقاربة، من هذه التعريفات تعريف المجتمع بأنه: كل مجموعة أفراد تربطهم رابطةٌ ما، معروفةٌ لديهم، ولها أثرٌ دائمٌ أو مؤقتٌ في حياتهم، وفي علاقاتهم مع بعضهم البعض (الواحد، 2016، ص 16).

04 التعريف الإجرائي: توجد عدة تعاريف بطرق مختلفة لمفهوم العدالة الاجتماعية، لكنها تدور دائماً حول فكرة أن يتغير المجتمع إلى الأفضل، أي نحو مجتمع تقدمي أكثر عدالة في توزيع ثرواته، وهدفه الحد من الإقصاء والتمييز، ومحاربة الفقر وعدم المساواة بين المواطنين. والدفاع عن دولة لرفاهية والديمقراطية.

6. الدراسات السابقة:

لا ينكر الباحث ازدحام المكتبة الاجتماعية والإنسانية، بدراسات بذلت جهوداً فائقة. لكن موضوع إشكالية دور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع، لم يحظ بالبحث الجاد فيما أتيح لي الاطلاع عليه في الإطار المحدود، في مكتبات عامة وأكاديمية كثيرة. ومن خلال تمحيصنا وبحثنا المتواصل، فإننا لم نرصد أي محاولة بحث سابقة حول موضوعنا المتناول والموسوم ب: دور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع ونظراً لأنَّ الدراسة ليست نقدية ولا مقارنة فإنَّها لم تتبع العرف المنهجي السائد بذكر الدراسات السابقة والاعتماد عليها.

المبحث الأول: الإطار النظري والمعرفي لمفهوم العدالة الاجتماعية

1.1 مفهوم العدالة الاجتماعية: يشير مفهوم العدالة الاجتماعية إلى أنَّ كل إنسان يجب أن يأخذ صفة من الحياة بشكل متلائم مع شخصيته الإنسانية، وأن يسود أبناء المجتمع لون واحد من التعامل، وتهيئة الفرص الكاملة للمشاركة في جميع الأصعدة والاستفادة من خيرات البلاد، وهذه العدالة ليست في خصوص التوزيع العادل للثروة فحسب، بل يشمل المساواة أمام القانون والأمور الحقوقية، ومحاربة التمييز العنصري والطبقية، فالعدالة الاجتماعية، هي إعطاء البشر حقوقهم في كل مجالات الحياة وعدم التمايز بينهم، بأي لون من ألوان التمايز، ومعاملتهم على أساس العدل، الذي هو أساس العدالة، أي إعطاء كل ذي حق حقه، وفق الحاجة والكفاءة والقدرة (الجابري، 1418 هـ، ص 103).

ويؤكد عدد من علماء الاجتماع على أنَّ مفهوم العدالة الاجتماعية يعني إيجاد منظومة فكرية، ومنهج أخلاقي، وأحكام تشريعية، تضمن لجميع الأشخاص المساواة التامة أمام القانون والحصول على جميع الحقوق، فيما يرى علماء آخرون أن العدالة الاجتماعية ليس المقصود بها تلطيف آثار الفقر أو الحرمان بل يقصد بها المواجهة الشاملة للفقر والحرمان بتهيئة الظروف للأفراد كي يغيروا من حياتهم للأفضل بتوفير كافة الخدمات من تعليم وصحة وسكن وغيرها من الخدمات (المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، <https://draya-eg.org/2023/03/09/>). وأخيراً يمكن توصيف العدالة الاجتماعية

بأنها الحالة التي يشهد فيها المجتمع كل من (بدوي، 1970، ص 184):

1. انتفاء الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما.

2. اختفاء القهر والتمييز والإقصاء الاجتماعي.

3. ازكاء الاحساس بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية.

4. انعدام الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة.
5. تمتع المواطنين كافة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وحرية متكافئة.
6. إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن لتنمية القدرات والملكات وتوظيفها بما ييسر الحراك الاجتماعي ويساعد المجتمع على النمو.
7. عدم تعدي الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة. وبذلك يندرج تحت مفهوم العدالة الاجتماعية تحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء والحد من الاختلالات في توزيعات الدخل والثروات وتحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الحقوق للأجيال المستقبلية (قطب، 1964، ص ص 31-32).

2.1. العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية:

يركز هذا المبحث على أهمية تأكيد الإسلام على العدل كقيمة إنسانية عامة، وأنه يريد للإنسان أن يعيش العدل في نفسه كإحساس وشعور، وأن يرفض التعاطف مع الظالم وإعانتته، لأنه يسعى لإدخال العدالة في التركيبة الشخصية للإنسان المسلم التقى الذي يصنعه، لذا فهو يرفض الظلم كإحساس كما يرفضه كموقف. ولهذا يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن المجيد: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ النحل.

فللعدل مساحته الواسعة في العلاقات الإنسانية، الكلمات والمواقف، ففي كل موقعٍ من مواقع الحياة عدلٌ وظلم، و لم يؤكد الإسلام على شيءٍ كما أكد على العدل، فقد اعتبره الهدف الكبير لجميع الرسالات الإلهية، و قد تحدث عنه في الكلمة العادلة التي لا تحابي أحداً حتى لو كان ذا قربي، و في الموقف العادل، حتى إذا كان لمصلحة العدو ضد الصديق، والحكم العادل لكل إنسان، و في أي موقف، بعيداً عن صفته الدينية وموقعه الاجتماعي، و انتمائه الجغرافي و القومي و العرقي، ذلك أن المرجع الوحيد في هذا الشأن هو الحق الذي يمتلكه صاحبه.

فيجب أن يُعطى صاحب الحق، حتى لو كان كافراً، أما من عليه الحق، أو من ليس له حق، فيجب أن يخضع للحق، حتى لو كان مسلماً، وهذا هو شعار الدنيا، كما هو شعار الآخرة في قوله تعالى: ﴿إِلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٧﴾ غافر. وإن مفهوم العدالة الاجتماعية تكتنفه النسبية إذ إنه يختلف من اتجاه فكري إلى اتجاه آخر، ففي الشريعة الإسلامية تختلف طبيعة العدالة الاجتماعية عن طبيعتها في النظم الوضعية المقارنة اختلافاً بيناً، لاختلاف تصور الشريعة لها عن تصورات هذه النظم، حيث أن الشريعة جاءت أصلاً لإقامة العدالة بصورة عامة، والعدالة الاجتماعية بحاجة بين الناس بصورة خاصة (بدوي، 1970، ص 184).

وبناء على ذلك، فإنّ البحث عن العدالة الاجتماعية ومفهومها في الإسلام مهم وأساسي للغاية، لما له من ركنية في فهم الإسلام بشكل صحيح، وإثبات واقعيته كنظام صالح لأن يحكم البشر من خلال اطروحاته الأنموذجية المنتقاة من مصادره الأساسية. حيث أن العدالة الاجتماعية هي الحلم المنشود منذ آلاف السنين على هذه الأرض ولقد كان الناس يعيشون في ظل جاهلية وفوضى يسيطر فيها ذوو السلطان على غيرهم، واستمر الأمر على هذه الحال حتى جاء الدين الإسلامي وثبت الحق والعدل والسعادة حيث أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم، على الرسول ﷺ ليكون دستور للناس أجمعين، وكانت العدالة الاجتماعية، مما أمر الله تعالى به في كتابه ونهى نهياً حاسماً عن مخالفتها (عدنان، 2007، ص 17). ولقد كان العدل هو المقصد الأول للشريعة الإسلامية، حيث يقول المودودي ((إنّ الإسلام هو العدل بعينه. فإقامة العدل بين الناس، وتحديد ما هو العدل وما هو الظلم والجور، إنّما هو من شأن خالق الإنسان وربّه ولا حق عند سواه أن يضع للناس مقياساً للعدل والظلم)) (المودودي، 1977، ص 192).

3.1. العدالة الاجتماعية في منظور القرآن الكريم

تواتر حضور المسألة الاجتماعية في القرآن الكريم منذ بواكير عهد التنزيل الأول، فقد تضمنت السور المكية محاور أربعة هي: "التوحيد والنبوة والمعاد والمسألة الاجتماعية"، فسورة الليل التي تعد أول ما نزل من القرآن المكي تضمنت المسألة الاجتماعية حيث ذُكر الاحسان إلى الفقراء والمحتاجين، وأشارت لأول عبادة يقرها القرآن الكريم وهي عبادة ليست موجهة إلى الله؛ بل باتجاه فعل اجتماعي مقصده التخفيف من الفقر والحرمان، وهي التزكي، أي التطهر بأداء مسؤولية الأمانة التي جعلها الله في عنق الإنسان، مسؤولية الغنى والثروة، وذلك بالبدل والعطاء للفقراء والمحتاجين، وهو ذات المسار القيمي الذي يترسخ مع سورة الماعون التي تحمل إشارة لطيفة إلى استلزام مراعاة المضامين الاجتماعية في العبادة (الجابري، 2012، ص 50). وتعرض سورة عبس أركان العقيدة: النبوة بالحرص على ربطها بالعدل والمساواة أي المسألة الاجتماعية، وذلك بطرح ظاهرة الغنى وما عليه تقوم من أسباب، التوحيد ببيان أن أسباب الغنى هي من الله فهو الخالق وهو المدير عبر سلسلة الأسباب، وتصل ذلك بمسألة المعاد كخاتمة (الجابري، 2012، ص 108).

وتعد سورة البلد الأكثر تركيزاً على المسألة الاجتماعية والحديث عن الفقراء والمساكين، جاعلة من العدالة الاجتماعية السبيل الأوحى إلى اقتحام العقبة أي النجاة مع شرط الإيمان وما يستلزمه من التواصل بالصبر والرحمة (الجابري، 2012، ص 167). وتتناول سورة الفجر المسألة الاجتماعية من خلال وصلها بظاهرة جشع الأغنياء والكسب الحرام، وفي سورة الضحى تناولت المسألة الاجتماعية من خلال الحث على معاملة الضعفاء من يتامى وفقراء معاملة حسنة والإحسان إليهم. هذا التطواف في آيات وسور من بواكير التنزيل الأول للقرآن الكريم "القرآن المكي" يشير بجلاء إلى الحضور الجلي للمسألة الاجتماعية؛ على نحو خاص قضية العدالة الاجتماعية وتمثلها أحد المضامين الرئيسية لمحاور الخطاب

القرآني سواء بسواء مع كل من التوحيد والنبوة والمعاد. لقد تواترت مفردة العدل في القرآن الكريم في نحو من ثماني وعشرين موضعاً، كما جاء الخطاب القرآني مستفيضاً استفاضاً بينة في ذكر نقيض العدل وهو الظلم، إذ تواترت الإشارات إلى ظلم النفس أو الغير، والتشنيع بالظلم والظالمين وما يترتب عليه من العدوان والخوف والشقاق وغياب الطمأنينة، كما تضمن خطاب القرآن الكريم الدعوة إلى الثورة على الظلم والظالمين. والانتصار والانتصاف للمظلومين وبيان مصارع الظالمين (عصمت 2019، <https://www.cilecenter.org/ar/resources/articles-essays/cile2019>).

ونتيجة لما سبق ذكره نستنتج بأنّ المسألة الاجتماعية وفي مركزها قضية العدالة الاجتماعية لازمت الخطاب القرآني منذ تنزله الأول بمكة؛ إذ جاء أول توجيه قرآني تعبدي باتجاه الفعل الاجتماعي المصوب تجاه تحقيق العدالة الاجتماعية وليس باتجاه العبادة الشعائرية المألوفة. ولئن شغلت المسألة الاجتماعية حيزاً بارزاً في الخطاب القرآني؛ فإنه لا بد من تأكيد الأطروحة الأساسية التي نتبناها وهي أنّ القرآن الكريم أسس لقضية العدالة الاجتماعية وتجلياتها وفق سياقات مختلفة. وإذ مثلت قضية العدالة الاجتماعية أولوية خطاب الهدى الرياني حيال هداية المجتمع الإنساني، وجاء ذلك موصولاً بأصول وكميات الاعتقاد الإسلامي؛ فإننا نصيب كبد الحقيقة حين نشير إلى أنّ القرآن الكريم تناول أسس التصورات لقضية العدالة الاجتماعية على نحو هو أكثر شمولاً ودقّة، وهو ما غاب عن كثير من الأطروحات الفكرية في إطار الفكر الغربي. ولهذا نجد أنبياء الله (عليهم السلام) دعوا بعد التوحيد إلى حفظ ميزان العدل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإنساني (عدنان، 2007، ص 19).

4.1. أسس ومرتكزات العدالة الاجتماعية:

لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية بمعزل عن منظومة قيمة الحق والقيم الإنسانية؛ نحو الكرامة الإنسانية والحرية والمساواة والانصاف، فهذه القيم تمثل منظومة قيمية متكاملة بحيث لا يمكن الإشارة إلى أحد هذه العناصر في عزلة عن سائر مكونات هذه المنظومة القيمية. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1.4. المساواة الاجتماعية: المساواة الاجتماعية ليست التكافؤ القسري للوضع الاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع، بل هي ضمان إمكانية تحقيق الجميع، دون استثناء، لممارسة حقوقهم الإنسانية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تتضمن المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص.

2.4. تكافؤ الفرص: مبدأ تكافؤ الفرص بالمعنى البسيط يشير إلى التساوي بين أفراد المجتمع في المجالات المختلفة في مجال التعليم والعمل وغيرها من مجالات الحياة المعيشية، إذ أنّ مبدأ تكافؤ الفرص ذو مناحي وأبعاد أكبر لا تقتصر على مجال دون آخر، وتكافؤ الفرص في المجتمع هو أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الهوة بين كافة أطياف وفئات المجتمع.

- 3.4. دولة الرفاهية: هذا إحدى مفاهيم العلوم السياسية الذي بموجبه تكون الدولة هي المسؤولة عن تقديم الخدمات لمواطنيها، لإعمال حقوقهم الاجتماعية، بهدف مجتمع أكثر مساواة.
- 4.4. الضمان الاجتماعي: يُعد الضمان الاجتماعي من أبرز السمات التي تتميز بها معظم نظم الحكم الموجودة في عالم اليوم، ويُعتبر من أهم أحد الأركان الأساسية للعدالة الاجتماعية، ويشمل الضمان الاجتماعي الحق في الحصول على استحقاقات أو ضمانات مادية وغير ذلك، وفلسفة ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات بين أفرادها دون تمييز، كما يتضمن عدة أمور من أمثلة، تقديم مساعدات مالية إلى الأفراد الأكثر احتياجاً في المجتمع، تقديم رعاية صحية جيدة لكل طبقات المجتمع، كفالة الأفراد الذين ضمن طبقات فقيرة بمنحهم تعليماً فعالاً وعملاً لائقاً.
- 5.4. إعادة توزيع الدخل: يتعلق الأمر بمواجهة عدم المساواة في الدخل الاقتصادي داخل مجتمع معين، وتوزيع الإيرادات الاقتصادية بطريقة متساوية، لمنح المزيد من الموارد لمن هم في أمس الحاجة إليها، ويمكن القيام بذلك بعدة طرق، وأكثرها شيوعاً هي المساعدة الاجتماعية.
- 6.4. الدفاع عن حقوق العمال والنقابات: وهذا يعني حماية النقابات والنقابات العمالية والنماذج النقابية الأخرى التي تسمح للعمال بهامش دفاع ضد الاستغلال وعدم المساواة الاقتصادية، والتي تصبح مسألة سلطات بين صاحب العمل والعمال. وستدعى الدولة، إذن، للعمل كوسيط في هذه المسألة (أزوتار، 2020. [/https://political-encyclopedia.org/dictionary](https://political-encyclopedia.org/dictionary)). ومنه نستنتج أن العدالة الاجتماعية، فعلاً تقوم على مرتكزات أساسية، منها: المساواة، تكافؤ الفرص، الحياة الكريمة والاحتياجات الأساسية لكل مواطن من: غذاء، مسكن، صحة، تعليم، عمل إلى جانب حق الإنسان في السعادة.

المبحث الثاني: حماية المجتمع المفهوم والأهمية

- 1.2. مفهوم المجتمع: ليس هناك تعريف محدد ومقبول لمصطلح المجتمع، لأنّ الاستخدامات الشائعة له تشير إلى جوانب هامة في الحياة الاجتماعية. فالمعنى العام يعني مجموع العلاقات الاجتماعية بين الناس أو هو كل تجمع للكائنات الإنسانية من الجنسين ومن كل المستويات العمرية، يرتبطون معاً داخل جماعة اجتماعية لها كيان ذاتي ونظمها وثقافتها المتميزة. وهناك من يرى أن المجتمع جماعة من الناس لهم ثقافة مشتركة و متميزة تحتل حيزاً إقليمياً محدداً، و تتمتع بشعور الوحدة، و تنظر إلى ذاتها ككيان متميز، و يشبه المجتمع كل الجماعات الأخرى، في اشتماله على بناء من أدوار مترابطة، و سلوك محدد تفرضه المعايير الاجتماعية، و مع ذلك فإنّ المجتمع يعتبر نموذجاً خاصاً لجماعة تتميز بنسق اجتماعي شامل ينطوي على جميع المؤسسات الاجتماعية الأساسية اللازمة لمواجهة الحاجات الإنسانية الضرورية، و يتميز المجتمع كذلك باستقلاليته، ليس بمعنى أنه مكتف بذاته من الناحية الاقتصادية اكتفاءً ضرورياً، و إنما بمعنى احتوائه على جميع أشكال التنظيم اللازمة لبقائه و استمراره فترة طويلة من الزمن (علي، وآخرون، 1985، ص45).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ إقامة العدل الاجتماعي تستلزم توطيد الكرامة الإنسانية والوفاء بالحقوق وبسط الحريات وتكافؤ الفرص وتوسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية؛ هذا على صعيد الإيجاب أما على جهة السلب فإن انتفاء الظلم الاجتماعي يقتضي ضرورة نفي الاستغلال بكافة جذوره وضروبه والقهر والفقر والحرمان والإقصاء والتبعية والتهميش الاجتماعي. و "عندما تتحقق تلك الحالة في المجتمع يوصف بأنه مجتمع عادل، فلا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر "المواطنة"، ومبادئ التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته (العيسوي، 2014، ص 95).

2.2. المجتمع بين الشريعة الإسلامية وأهمية العدالة الاجتماعية أية علاقة

يرى بعض الباحثين على أنّ الشريعة الإسلامية لا تفرق بين العدل والعدالة في اللغة والاصطلاح فكلهما يؤدي إلى معنى واحد، وهو إحقاق الحق، بتطبيق أحكام الشرع، نميز أن الشريعة الإسلامية قد استعملت كلمة أخرى تؤدي معنى العدالة في الفكر العربي. قديمة وحديثه. وتسمو عليها وهي الإحسان (نامق، 2011، ص 91).

وفي التصور الإسلامي تتحدد أهمية معالم العدالة الاجتماعية، بالعدل والإحسان والشورى وحماية الضعيف، وإدانة الظلم والتوازن بين حقوق شعب وحقوق السلطة السياسية وجعل من أهم غايات النظام السياسي، أن يجعل محورة العدالة الاجتماعية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة (نامق، 2011، ص 21). وقد تولى الدين الإسلامي شؤون الحياة الإنسانية، فكان له تصور كلي كامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان، تجسد في القرآن والحديث وفي سيرة الرسول ﷺ وسننه العملية، وجسد الإسلام الحياة على أنها تراحم وتواد وتعاون وتكامل، وحدد الأسس وقرر النظم بين المسلمين على وجه خاص، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام، فكان هدف الإسلام، الوحدة المطلقة المتعادلة المتناسقة، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات، وهذا هو أساس جوهر تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الإسلام التي تراعي العناصر الأساسية في فطرة الإنسان غير متجاهلة للطاقة البشرية (عدنان، 2007، ص 23).

وبالتالي يمكن القول أنّ العدالة الاجتماعية من أهم المبادئ التي أرساها الإسلام والتي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، والأسس التي تؤسس عليه العلاقات بين أفراد المجتمع المسلم، والعدل هو المعيار الذي يدرك من خلاله ثبات المجتمع واستقراره، وبذلك عمل الإسلام على تثبيت وترسيخ قيمة العدالة بين الناس حتى ربط جميع نواحي الحياة بناءً على أسس العدالة، فالعدالة مرتبطة بأنظمة الإدارة، والحكم والمواثيق بين الناس، والاقتصاد والتفكير، والأسرة والتربية وغيرها من أنظمة الإسلام المختلفة حتى أن التاريخ قد شهد على سلامة المجتمعات التي حكمها الإسلام، وكيف حماها من خراب العمران، وكيف حال المجتمعات من دمار النفوس وانحطاط الأخلاق.

وإذا كان هذا التصور الإسلامي للعدالة الاجتماعية. فكيف يسعى إلى تحقيقها في المجتمع؟

إنّ العدل الاجتماعي في الإسلام هو عملية إصلاح الأمة بأفرادها ومؤسساتها وهو مرتبط بالقيم الاجتماعية التي تحدد صيغ أداء فعاليات الحياة في أي مجتمع، أما في حالة فقدان العدل الاجتماعي بجميع أشكاله فسوف يلحق ضرر بالإنتاجية، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني، لأن العدالة الاجتماعية هي مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، والعدالة تولد التوازن الاجتماعي على مستوى النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يتم الوصول إلى العدالة الاجتماعية عبر التوزيع العادل للدخل على المستوى الاقتصادي (عن طريق الصدقة) أو عن طريق (الحسبة) التي تعد صورة من صور تدخل الدولة لمراقبة سلامة النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت فرض الكفاية على الأفراد عن القيام بكافة أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع فإذا عجز الأفراد عن القيام بذلك أو أعرضوا عنها أو قصرها فيها أو انحرفوا ضدها، فإنه مثل هذه الأحوال يصبح شرعاً لازماً على الدولة بأن تتدخل وتقوم بهذه الأوجه، كما يحرص الإسلام على كفالة حد الكفاية لكل فرد وعلى تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع والعدالة في التوزيع عند انتفائه (أبو بكر، 2007، ص 167، 168). وكما جاء في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ الحشر 07. وأيضاً يتم الوصول إلى العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية من خلال نظام التكافل الاجتماعي الذي يهدف إلى قيام التوازن بالموازنة والميزان بين الأفراد والجماعات والطبقات أي أن التكافل الاجتماعي يقيم ويحافظ على النسيج الاجتماعي ويحقق الموازنة في حد الكفاية للمجتمع وضبط التفاوتات بضوابط الحلال الديني والكفاية في العطاء، ووضع سقف للتفاوت يمنع الاحتكار والأثرة والطمع. أما الأساس الآخر الذي استندت إليه الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة الاجتماعية فهو الزكاة والضمان الاجتماعي وباللغة المعاصرة نستطيع أن نعرفه بالتزام الحكومة نحو شعبيها، فالسلطة يجب أن تحرص على إبقاء الحد الأدنى من المعيشة اللائقة للشعب وتوفير المساعدة لكل من يحتاج إليها أيضاً (منصور، 2005، ص 147).

وبذلك يمكن القول أن تدخل الدولة في الاقتصاد الإسلامي هو فرض من فروض الشريعة الإسلامية إلى جانب جهود الأفراد، ويمكن بلورة هذا الدور في تحقيق الرفاهية المتوازنة في المجتمع من خلال الأخذ بكل مكونات الرفاهية وروافدها بقدر كافي دون إفراط أو تفريط خصوصاً في المجالات الروحية والمادية، وبذلك يمكن القول أن الشريعة الإسلامية تجعل كل من الفرد والمجتمع هو الهدف الأساس مع الأخذ بضرورة عدم التعارض في المصالح، فالإسلام يكفل كل من المصالح الخاصة والعامة ويضمن عدم إهدار بعضها على البعض الآخر، على أساس أن كل منها مكمل للآخر وإذا حصل التعارض ترجح المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة (أبو بكر، 2007، ص 196).

3.2. صور من تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام بين أفراد المجتمع

من صور تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام أن وضع مبدأ التكافل الاجتماعي ركنا من أركانه كما في الزكاة المفروضة أو من خلال الترغيب بالبذل والإنفاق كقربة من القربات، وذلك ليتحقق الأمان

الاجتماعي لأفراد المجتمع بتحقيق العيش الكريم لكل فئاته، فينظر الإسلام أن من العدالة أن يعين القوي الضعيف في ضرورات حياته عند عجزه عن تحصيلها بسبب فقره أو عجزه، وإن العلاقة بين تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية أن الإسلام يبني مجتمعا متعاطفا متعاظدا متعاونوا لا ينظر أفراداه لتحقيق مصالحهم الخاصة فقط بل يسعى كل فرد لخير نفسه وغيره.

ولقد جاء الإسلام ليقوم العدل بين الناس ويرفع الظلم، وكان هذا العمل هو أساس أول من أسس دعوة المرسلين كافة كما قال سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾﴾ الحديد. وكما أشرنا سابقا لقد وردت العديد من الآيات مؤسسه ومؤكدة لإقامة العدل، فأمر عام بإقامة العدل في المجتمع ونهي عن ضده عن النبي في المجتمع، حيث جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ النحل. وأمر بإقامة الحكم بين الناس بالعدل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ النساء، كما خص أهل الإيمان بموعظة إلهية بإقامة العدل في أنفسهم وأن ذلك من التقوى فقال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ المائدة. ومن صور العدل التي جاء الإسلام لتحقيقها ما يصطلح على تسميتها حاضرا بالعدالة الاجتماعية وهي تتعلق بتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في أداء الواجبات ونيل الحقوق وتكافؤ الفرص بينهم حسب اجتهاد كل فرد منهم والتوزيع العادل للثروات بينهم، ونجد تقريرا للمبادئ العامة للعدالة الاجتماعية في نصوص الشريعة الغراء، ففي الكتاب العزيز يقرر الحق سبحانه وحدة الجزاء بوحدة العمل لكل من الذكر والأنثى فالواجبات واحدة والحقوق كذلك - إلا فيما اختلفت فيه الفطر فاختلفت جزئيات لأجل ذلك - قال سبحانه وتعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ اُنْثَىٰ مِّنْ بَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ جَنَّاتٍ بِجَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ نُورًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾﴾ آل عمران.

وقد ورد في السنة النبوية ما يعد أعظم ميثاق للعدالة الاجتماعية والحرية المدنية عرفه الناس، فعند وصول النبي الكريم ﷺ إلى المدينة المنورة وضع ميثاقا للتعايش بين أفراد ذلك المجتمع المتعدد عرف

بصحيفة المدينة، التي عدّها كثير من المفكرين أول نظام لدولة تنظم حقوق وواجبات أفرادها، ويصف المستشرق الروماني جيورجيو الصحيفة وما تضمنته من أسس للتعايش والعدالة الاجتماعية بقوله: «حوى هذا الدستور اثنين وخمسين بنداً، كلها من رأي رسول الله ﷺ، خمسة وعشرون منها خاصة بأمور المسلمين، وسبعة وعشرون مرتبطة بالعلاقة بين المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى، ولاسيما اليهود وعبدة الأوثان. وقد ذُوم هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا شعائرهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد الفرقاء. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أي عام 623م. ولكن في حال مهاجمة المدينة من قبل عدو عليهم أن يتحدوا لمجابهته وطرده» (التونجي، 1988، ص52). فتقرر الصحيفة التشارك في الحقوق وأداء الواجبات لكل الطوائف المتعايشة في المدينة المنورة، وقد تحقق ذلك واقعا في عصر الرسالة لا تنظيرا.

وقد خلد القرآن الكريم حادثة حفظت حق يهودي في تبرئة جانبه من تهمة ألصقت به بهتاناً، فأنزلت آيات من سورة النساء تقرر مبدأ الحكم بالعدل بين الناس دون نظر للفوارق الإثنية بينهم إلى أن تصل بتبرئة ساحة المتهم مما رمى به، فكان مطلعها مؤكداً لذلك. ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلظَّالِمِينَ حَصِيماً﴾ (105) النساء، إلى أن قال: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهَا فِي بَرِيءٍ فَقَدْ إِحْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ (112) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَصُرُونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (113) النساء. فهذا مثال واحد خالد على حقيقة ما جاء به الإسلام وطبقه من عدالة اجتماعية بين من يحيا في كنف دولته، واستمر الحال بعد عصر النبوة ترتسم الأمة ذات المنهاج. وكذلك مثال آخر فهذا الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته يرى شيخا يهوديا يتسول ليدفع الجزية -حق مالي للدولة مقابل الحماية والرعاية- فقال له: «مَا أَنْصَفْنَاكَ أَنْ كُنَّا أَخَدْنَا مِنْكَ الْجِزْيَةَ فِي شَيْبَتِكَ ثُمَّ ضَيَعْنَاكَ فِي كِبَرِكَ، قَالَ: ثُمَّ أُجْرِي عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يُصْلِحُهُ» (ابن قيم الجوزية، 1997، ص 144). فأعطاه عمر، رضي الله عنه من مال المسلمين وأسقط عنه وعن أمثاله الجزية، والشواهد في تاريخ الإسلام كثيرة عديدة لا تحصر.

وإن من صور على إقامة الإسلام العدالة بين جميع من عاش في دولته بقاء العديد من غير المسلمين في البلدان التي فتحها المسلمون ينعمون بالحرية والأمن في معتقداتهم وأنفسهم وأموالهم ولم يفروا منها إلى يوم الناس هذا، بل إن التاريخ يشهد أن اليهود هاجروا مع المسلمين عند إخراجهم من الأندلس فرارا بأرواحهم من اضطهاد النصارى الإسبان، فانضموا للعيش في كنف الدول الإسلامية يقينا منهم بحفظ حقوقهم وعدم ظلمهم.

وإن من صور تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام أن وضع مبدأ التكافل الاجتماعي ركنا من أركانه كما في الزكاة المفروضة أو من خلال الترغيب بالبدل والإنفاق كقربة من القربات، وذلك ليتحقق الأمان الاجتماعي لأفراد المجتمع بتحقيق العيش الكريم لكل فئاته، فينظر الإسلام أنّ من العدالة أن يعين القوي الضعيف في ضرورات حياته عند عجزه عن تحصيلها بسبب فقره أو عجزه، بل ينفي النبي ﷺ الإيمان على من لا يقوم بواجب المعاونة فعن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا أَمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ» (الطبراني، 1994، ص 259).

وإن العلاقة بين تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية أن الإسلام يبني مجتمعا متعاطفا متعاضدا متعاونوا لا ينظر أفراده لتحقيق مصالحهم الخاصة فقط بل يسعى كل فرد لخير نفسه وغيره، فعند عجز فرد منه يعينه البقية لأن في ذلك خير لهم وله وهذا هو حق الولاية، فنجد في كتاب الله ﷻ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ التوبة، ويصدق من السنة حديث عن الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» (البخاري، دت، ص 2690).

وهنا يتميز الإسلام عن غيره من المذاهب الفكرية والحركات الاجتماعية في دعوته لتحقيق العدالة الاجتماعية كحاجة جماعية تضمن سلم ورخاء المجموع لا حاجة تخص كل فرد على حدة. وإن كان الإسلام فرض على المجتمع واجب التكافل لتحقيق العدالة فيما بينهم، فإنه من باب أولى دعا إلى العدالة في توزيع الثروات التي ترجع في أصلها ملكية المجتمع ككل، وأن لكل فرد نصيبا مكافئا لغيره فيها، ولذلك لا يحق التمييز بين الأفراد في نيل الحقوق على أسس غير المواطنة فيستوي الجميع في تحصيلها حسب الشرائط الموضوعية التي يمكن أن توضع لتنظيم الاستحقاق ولا يمكن أن يتقدم لنيلها من لا يملك تلك الشرائط ولا يتخلف عن نيلها من ملكها، لذا جاء الأمر الإلهي في هذا الباب مبينا أسس التوزيع العادل للثروات قوله سبحانه:

﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَمَا لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آيَاتُ الرَّسُولِ فُحْدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧٧﴾ الحشر.

ولذلك كان من الخطر على سلم المجتمع وأمنه أن لا يعمل بالعدل في هذا الجانب، وأن تتفشى المحسوبية والرشى والشفاعة السيئة التي تعرف عند العامة بالواسطة في تقديم من لا يستحق في نيل وظيفة أو قطعة أرض أو أي حق ليس له حق فيه ويترك أصحاب الحقوق ينظرون بحسرة ذهاب حقوقهم، فهذا عاقبته وخيمة على المجتمع بأسره، فالله سبحانه وتعالى ضرب لنا مثلا بسبأ عندما رأى أغنياؤهم قدرة فقراهم على السفر السهل للتجارة فحسدوهم في رزقهم فدعوا الله أن يبعد عليهم السفر ظلما وعدوانا فكانت العاقبة على الجميع، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَىٰ الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا قُرَىٰ ظَاهِرَةً

وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سَيْرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا - اِمْنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿١٩﴾ سبأ.

ولا شك أن السعي لتحقيق العدالة لجميع أفراد المجتمع حقيق على أن يحقق النماء والرخاء للدول، وأن يكون التفاضل بين الأفراد بما يبذلون من جهد وما يحوزون من فضل لا بما ولدوا فيه من لون أو عرق أو جنس، كما ورد في الحديث: (عَنْ أَبِي نَضْرَةَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ الْأَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ آبَاءَكُمْ وَاحِدٌ إِلَّا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى أَبْلَغْتُ ». قَالُوا بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (بن حنبل، د.ت، ص 453). فالناس سواسية كأسنان المشط.

المبحث الثالث: العلاقة بين العدالة الاجتماعية وحماية المجتمع

1.3. فوائد العدالة الاجتماعية و انعكاسها على حماية المجتمع:

- فوائد العدالة الاجتماعية هي العديدة والمتعددة، فهي تساعد على بناء مجتمع متناغم ومستقر، وتعزز الشعور بالانتماء للمجتمع بين أفراد، وتقلل من حدة الفقر والظلم الاجتماعي، كما يأتي:
- 1- تعزيز الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، إذ تتيح للأفراد الفرصة العادلة في المجتمع.
 - 2- تعزيز العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، فيما يتعلق بفرص العمل وتوزيع الثروة والامتيازات.
 - 3- تساعد على إنصاف الأفراد وإعطائهم الفرصة المتساوية في الحصول على حقوقهم المتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان والخدمات العامة.
 - 4- تقود إلى تحسين نوعية الحياة للمرء والمجتمع، حيث إنها تعمل على تخفيض الفوارق الاجتماعية وتسهيل سياسات توزيع الثروة.
 - 5- تحد من الفقر والظلم الاجتماعي وتلبي احتياجات الناس، حيث تعزز العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية وتوفير الخدمات الحيوية.
 - 6- تعزيز المواطنة والشعور بالانتماء للمجتمع، حيث يشعر الأفراد بعدم التهميش وعدم التمييز.
 - 7- فهم فوائد العدالة الاجتماعية يحمي المجتمع ويزيد من تلاحمه، حيث يستمتع الأفراد بالعدالة والمساواة والرفاهية ويتمتعون بحقوقهم بشكل كامل (law-house، 2023، <https://www.law-house.net/author/admin>).

2.3. تمكين العدالة الاجتماعية طريق إلى حماية المجتمع:

العدالة الاجتماعية تحقق الأمن الاجتماعي والطمأنينة داخل المجتمع وبين أفراد وأسر، فطبيعة الإنسان أنه يتمسك بحقوقه ويحرص على المطالبة بها، بالإضافة إلى أنه شديد الحرص على حرياته

فإذا قام المجتمع بتأمين ذلك وساعده في الحصول على حقوقه ووفر له جميع الوسائل، ولا سيما العدالة الاجتماعية عاش آمناً مطمئناً ويتمتع بأمن نفسي داخلي، يعزز تفاعله مع غيره من الأفراد ويعزز انتمائه وولائه لهذا المجتمع الذي ينتمي إليه، فالعدالة الاجتماعية من أهم القيم الاجتماعية التي، يعتمد عليها المجتمع في استقامة أفراده وأحكامه وفق لقيمة العدالة يقتضي حتماً إفشاء قيم اجتماعية أخرى لها أهمية ودور بليغ في تحقيق الأمن، فهذا الأخير مرهون بقيمة العدالة، كما أن الظلم يقضي على وجوده لأن غياب الأمن يهدد المجتمع، لذلك تعتبر العدالة الاجتماعية هي الأساس في بناء الأمن الاجتماعي لما لها من علاقة تكاملية مع باقي القيم والمعايير المجتمعية.

3.3. تحقيق العدالة الاجتماعية قوة لكل مجتمع:

لكل مجتمع مجموعة من القيم والمعايير والثقافات والسياسات هذه المكونات تعتبر هي القوة الحقيقية للمجتمع، بالإضافة إلى سياسته للحقوق والواجبات والحريات والحرمان بالعدل مقارنة بالمجتمع الذي يسوده القهر فهو فارغ من الداخل ومحدد بالفشل والانهيار لأتفه المواقف والأسباب، ويسوده العنف والعداية بين أفراد، فالعدالة هي مصدر النجاح وقيام وازدهار كل مجتمع يسعى للتنمية المستدامة حيث أنها تعمل على نشر القيم الإيجابية التي تعود للأفراد والمجتمع بالفائدة، وتحقق الأمن النفس، فالعدالة تحول النفوس الضعيفة إلى نفوس قوية تصنع النصر لأنفسها، ولأن الظلم عكس العدالة فإنه يفضي إلى عكس ما سبق؛ حيث يؤدي إلى مجموعة من المظاهر الآتية:

- الظلم طريق لفقدان المناعة الاجتماعية، وهذا ما يدفع بالوصوليين والفاستدين من الوصول إلى المراكز القيادية والتحكم في زمام الحكم مما يؤدي إلى سيادة الفساد بجميع انواعه.
- الظلم مؤذن بانتهاك الحقوق والحريات؛ إذ تهان كرامة الأفراد وتتدهور أوضاع المجتمع مما يؤدي في الأخير إلى انتشار العنف والتمرد.
- يؤدي الظلم إلى فساد الأخلاق والقيم المجتمعية وانتشار التحايل والخداع والرشوة بين أفراد.
- الظلم أكبر قاتل للإرادة والعقل عند أفراد المجتمع، وهذا يفقدون الوحدة والعزيمة وينتشر بينهم الاختلاف والتصادم والصراع (العيدي، فلوس، 2019، ص 71-90).

4.3. بعض أبعاد وصور العدالة الاجتماعية وعلاقتها بحماية المجتمع:

تتمظهر صور العدالة الاجتماعية في زوايا مختلفة، ففي الجانب السياسي تبرز العدالة الاجتماعية بوجود نظام سياسي عادل، وفي البعد الاقتصادي تبرز العدالة الاجتماعية وتتمظهر في التوزيع العادل للثروات، والتخطيط الاستراتيجي في إدارة الأموال، وتأسيس المشاريع المنتجة، ووجود نظام اقتصادي يرتكز على العدل في العمل والحقوق، وتوافر المستلزمات المعيشية للجميع من دون تمييز أو تفرقة بغير حق. وفي الجانب القانوني والحقوق تتجلى العدالة الاجتماعية في وجود قوانين تنظم الحقوق والواجبات

للأفراد والمجتمع، ووجود احترام حقيقي للإنسان وكرامته، وتمتعه بممارسة كافة حقوقه المشروعة دون خوف أو وجل. ومنه نعرض بقية صور العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها ونبينها كما يلي:

01. البعد البشري: وذلك من خلال تنمية قدرة والأفراد ومهاراتهم والعمل على توسيع مجال الحرية لديهم، وكما هو معروف أن الفرد داخل المجتمع لا يتجلى حقوقه في مجرد الحق في الأمن فقط بل يتعدى ذلك ليستوفي الحق في العمل والمسكن والغذاء، كما أن العدالة لا تقتصر في هذه الأبعاد وحسب، بل تتجلى أيضا في العدالة بين الجميع بما فيها بين الرجل والمرأة، مما يؤدي شعور كل أفراد المجتمع بالأمن وبالتالي تتظافر كل الجهود في تحقيق التنمية.

02. البعد الاجتماعي: ونجد مظاهره تتجلى في القضاء على مشكلات التمييز بين أفراد المجتمع بحكم الظروف التي يعايشونها كالفقر والحرمان وهذا ما يدفعهم إلى معالجتها لمحاولة تمكين هؤلاء الأفراد من تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية باستمرار، وبطبيعة الحال هذا لا يأتي من فراغ بقدر ماله علاقة كبيرة بالتعليم والصحة... الخ، فيتوجب الاهتمام بهذين القطاعين خاصة، لما لهما من دور فعال في خلق أمن صحي وثقافي للأفراد وتحسين ظروفهم.

03. البعد الاقتصادي: ويكمن هذا البعد في مدى مشاركة أفراد المجتمع في النشاط الإنتاجي، وهذا ما يحدثنا عن مبدأ المساواة في الفرص الاقتصادية وحقوق الأفراد فيها خاصة في مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى المساواة في الحصول على الخدمات دون التمييز بين الأفراد وهذا ما ينعكس على شعور الأفراد إيجابا ويشعرهم بالأمن الاقتصادي (العبيدي، فلوس، 2019، ص 71-90).

04. البعد الإقليمي: كما هو معروف أن أفراد المجتمع يتوزعون في جميع المناطق والاتجاهات فليس العدل التمييز بينهم بناء على هذا البعد، فالبعد هنا لا يمنع الأفراد في الحصول على حقوقهم بدافع الإقليم الذين يعيشون فيه، فالعدالة الإقليمية والجهوية تخلق الوحدة والاندماج وذلك بدوره يؤدي إلى انتشار الأمن الاجتماعي وشيوعه بين الجميع.

05. البعد المؤسسي: فللمجتمع عامة بعض المؤسسات التي تنشط أو تنشأ أساسا للدعوة بحقوق أفرادها ومشاركتهم في صنع القرارات التي تخص المجتمع الذي ينتمون إليه، فهذه المؤسسات من ينشؤها الأفراد بهدف المطالبة بحقوقهم وممارسة واجباتهم بناء على مبدأ العدالة الاجتماعية.

06. البعد الثقافي: من أهداف هذا البعد هو العمل على تنمية القيم التي تسود المجتمع ونشرها بين جميع الأفراد وبمختلف الوسائل، فضلا على خلق الشعور بالالتفاف حول المقومات الوطنية والرموز الثقافية المشتركة والاعتراف بالاختلاف، والاعتزاز بالهوية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع بعيدا عن مظاهر التفكك الاجتماعي؛ بحيث يستشعر الجميع العدالة الثقافية، بالإضافة إلى تنمية إبداعاتهم نحو العمل والاجتهاد والمنافسة فيما بينهم، لأن الجانب الثقافي هو أساس الإبداع والإبداع هو أساس تقدم وازدهار المجتمع، كما

أنه من حقوق الأفراد المعرفة والاطلاع والبحث لذلك يحمل المجتمع مسؤولية نشر هذه المعارف لتثقيفهم كل حسب الوسائل التي تناسبهم وتناسب قدراتهم المعرفية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2014، ص11).

5.3. أبرز المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع

بالنسبة للتحديات والمعوقات فهي كثيرة ومتعددة، ومن أبرزها: الابتعاد عن قيم الدين ورؤيته عن العدل، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وانتشار الفساد المالي والسياسي، وسيطرة الدكتاتورية والاستبداد، والتخلي عن قيم الحرية والمساواة واحترام الإنسان... وغيرها من العوائق التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية، وإذا ما أردنا الوصول إلى تطبيق العدالة فعلياً جميعاً العمل على تجاوز تلك المعوقات، والعودة إلى روح الإسلام وتعليماته، ونشر ثقافة الحرية والمساواة والعدل والشورى.

الخاتمة:

يتضح لنا - مما سبق ذكره - إذا كانت العدالة الاجتماعية قد دخلت في سلم أولويات الشعوب واحتلت حيزاً كبيراً في تفكير واهتمام الحركات الاجتماعية والسياسية، واختلطت بنضالها من أجل الخروج من نير المستبدين والتمتع بحق الحرية والمساواة والعيش الكريم. وبالعدالة يعيش الجميع بأمن وسلام، كما أنّ التقدم والتطور متلازم مع وجود العدالة، وكلما تحققت العدالة ازداد إيمان الناس وقناعتهم بالعمل المخلص والجاد في سبيل تطوير المجتمع، وبأنّ العدالة تساهم في خلق التنافس الإيجابي، وتخلق الحافز القوي نحو تفجير المواهب والطاقات، مما يؤدي إلى الإبداع والابتكار. ومن ثم يشعر المجتمع بالسعادة والرفاهية والراحة. ونتيجة لذلك، أنّ العدالة الاجتماعية تمثل عنصراً أساسياً في عملية اصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمع، وذلك لأنها تحتوي على مجموعة من العناصر متمثلة في المساواة وتكافؤ الفرص والانصاف والمشاركة والحرية ورفض الظلم والاستبداد واعتماد التعددية والقبول بالآخر المختلف والتسامح واحترام حقوق الأنسان واستقلال القضاء واستقلالية الجامعات ومحاربة العنف وتجريم وتحريم وتأييم الفساد والفتن والتعصب القومي، والحد من البطالة ومكافحة الفقر والأمية وغيرها من المبادئ والمطالب التي تنتهي سياسياً بالنتيجة إلى الادارة العادلة للشأن العام في الدولة، ومنه يمكن أن نتوصل إلى عرض أهم النتائج التالية:

استنتاج عام لأهم النتائج إنّ أهمية أي بحث علمي تنبع من تلك النتائج التي يثيرها، ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى:

1. إنّ مفهوم العدالة الاجتماعية، هو مفهوم عام يشمل كل مجالات الحياة، وذلك لأنّ موضوعه هو المجتمع، وأساسه الأول هو العدل. والإسلام حقق العدالة الاجتماعية وحارب الظلم بشتى أنواعه.

2. عدالة الإسلام ويسر تكاليفه كانت ولا زالت من أهم عوامل انتشاره وبقائه مهمين في الأرض فقد أخذ بمعيار العدل بين جميع أفراد النوع البشري حكماً وتكليفاً ومعاملة دون أن يغفل القدرة والاستطاعة عند طلب الامتثال في الأمر والنهي.

3. العناية بالأسرة لأنها تمثل النواة الحقيقية الأولى للمجتمع المصغر الذي يتدرب فيه الفرد على الاستعداد لمخالطة المجموع ومعاشرتهم بالحسنى مما تربي عليه من فضائل النبل وكريم الخصال وحميد الأخلاق من معاني الألفة والرحمة والمودة التي تقوم عليها دعائم الحياة الأسرية في الإسلام.

خلص الباحث إلى أنّ أطروحة العدالة الاجتماعية وفق الرؤية القرآنية تبيّن متمثلة لمنهج متكامل تقوم عليه فكرة الحياة كلها واتجاهاتها جميعاً، وفق سياق القيم الأخلاقية المتلازمة لتعبّر هذه القيم عن منظومة غاية الكمال والجمال والاستقامة والثبات، مفضية في مطافها الأخير إلى الحق تعالى.

4. رعاية المجتمع وإقامته على ركائز متينة وخصائص جلية من التقوى والإخاء والتعاون والعدل وتدعيم عوامل صلاحه وتمتين رباطه وتوطيد صلواته وحمله على أكف الرحمة والهداية ليلبغ ما يقصده الشرع من مقام سام وما يروجوه له من مكان عال متجاوز في نظرتة تلك الحياة الدنيوية القاصرة.

5. خلص الباحث إلى أنّ العدالة الاجتماعية تعد من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي تقوم على أساس التوزيع العادل للدخل القومي بين طبقات المجتمع المختلفة الذي يعد العنصر الأساس للعدالة الاجتماعية، لكونه يقلل من الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد ويعمل على تحقيق المساواة في فرص الحياة وتوسيع مجالات تنمية الامكانيات الذاتية للأفراد واستغلالها بأقصى درجاتها لكون التفاوت في القدرات الذاتي لأفراد المجتمع امرأ طبيعياً، فالعدالة الاجتماعية هدفها تذليل أي عقبات قد تواجه التساوي في كل فرص الحياة، وهي منظومة فكرية، اقتصادية، اجتماعية تشمل المساواة والعدل والتمكين وإتاحة الفرص للجميع وتتضمن في الأنظمة السياسية المتنوعة عن طريق الدساتير والقوانين.

6. وختاماً واستخلاصاً من النتائج السابقة نستخلص أن هناك صلة وثيقة بين العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة فهي مبدأ أساس من مبادئ التعايش السلمي يتحقق في ظله الازدهار وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء والحد من الاختلالات في توزيعات الدخل والثروات وتحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الحقوق للأجيال المستقبلية.

أهم المقترحات: وأخيراً أورد بعض المقترحات التي تراءت للباحث والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسيس العدالة الاجتماعية بأهمية قيامها بأدوارها في الوسط الاجتماعي وهي كالآتي:

- تعزيز القيم والاتجاهات الإيجابية من خلال الأدوار الأساسية التي يمكن للعدالة الاجتماعية أن تساهم من خلالها في إرساء قيم جديدة واتجاهات إيجابية.
- تحرير العقل وتنمية القدرات الإبداعية عن طريق خلق الإنسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والموضوعي.

- يفترض على العدالة الاجتماعية الملاحقة المستمرة للتغيرات ذلك لأن طبيعة العصر ومتغيراته بلغت من السرعة مبلغاً هائلاً حتى أنه لا يمكن تصور ما ستؤدي إليه في نوعية الحياة نفسها ، وهذا يتطلب المتابعة المستمرة للعدالة الاجتماعية وتجديدها للتوائم مع احتياجات العصر وتحقيق التغير الاجتماعي الإيجابي.
- عقد الملتقيات والندوات لبحث مفهوم العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها من الجوانب المتعددة : التاريخية، والفلسفية، والإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية.
- مسارات مقترحة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال هذا البحث ومحاولة لاستقراء الواقع تأملياً يمكننا أن نقدم جملة من الآفاق التي عسى أن تكون توصيات يمكنها الاستفادة منها في تفعيل دور العدالة الاجتماعية في واقعنا اليوم؛ وفي ظل التحديات التي يعرفها المجتمع واستناداً إلى القراءة التحليلية لهذه المدخلة يقترح الباحث ببعض التوصيات المهمة إضافة إلى مقترحات لدراسات أخرى وهي كالآتي:
- وضع سياسة إعلامية تتناول معنى وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية مع إعطاء الأهمية القصوى لدور المواطن في تحقيق هذه العدالة وتوضيح جهود الدولة في هذا الصدد ونشر المعلومات الصحيحة من قبل الأجهزة المعنية حتى لا يقع المواطن فريسة للشائعات والأكاذيب التي يتم إطلاقها بشكل موظف ومدروس لإشاعة الإحباط واليأس في نفوس الجزائريين.
- زيادة التعاون بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وجعلها شريكاً أساسياً في وضع برامج وسياسات الحماية الاجتماعية وشريكاً فاعلاً أيضاً في تنفيذ هذه السياسات.
- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة تشمل بيانات الفئات المهمشة والأشد عوزاً ومستحقي عوائد برامج الحماية الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

1. القرآن الكريم
2. الحديث الشريف
3. ابن منظور، (د.ت)، لسان العرب، ج4، القاهرة: دار المعارف.

ثانياً: القواميس والمعاجم

4. الفيروزي مجد الدين محمد بن يعقوب، (2005)، معجم القاموس المحيط، ط1، لبنان: دار المعرفة.
5. البستاني فؤاد أقوام، (2000)، منجد الطلاب، بيروت: دار المشرق.
6. نخبة من اللغويين بمجتمع اللغة العربية بالقاهرة، (1976)، المعجم الوسيط، ط2، بيروت: دار الفكر.
7. أبو الحسن أحمد بن فارس، (1991)، معجم مقاييس اللغة، ج1، د.ب: دار الفكر.

ثالثاً: المراجع

8. أزوتار أحلام، (2020)، العدالة الاجتماعية، الموسوعة السياسية، نشر بتاريخ: 26-09-2020. تم تحميل المادة يوم: 27/09/2023 م . على الساعة: 10:30 ليلاً. على الرابط التالي: [/https://political-encyclopedia.org/dictionary](https://political-encyclopedia.org/dictionary)
9. أبو علي المودودي، (1977)، الحكومة الإسلامية، نقله إلى العربية أحمد إدريس ط1، القاهرة: المختار الإسلامي للطباعة والنشر.
10. أبو بكر، خميس محمد هرون، (2007)، العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنيان المالي في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة لوضع المعاصرة مع الإشارة إلى مصر: أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
11. أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد، (1994)، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، ج1، القاهرة: دار النشر: مكتبة ابن تيمية، تاريخ التحميل [. https://shamela.ws/book/1733/872#p1](https://shamela.ws/book/1733/872#p1)
12. ابن حنبل أحمد، (ت241هـ)، مسند الأمام أحمد بن حنبل، التحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، ج5، د.ب: مؤسسة الرسالة.
13. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، (1997)، كتاب أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية، ت: يوسف بن أحمد البكري، شاكر بن توفيق العاروري، ط1، ج1، الدمام: رمادى للنشر. <https://shamela.ws/book/21747/65#p1>

14. البخاري محمد بن إسماعيل، (د.ت)، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، (10/8)، لبنان، بيروت: دار ابن كثير.
15. بدوي ثروت، (1970)، أحوال الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، القاهرة: دار النهضة العربية.
16. جيورجيو كونستانس، نظرة جديدة في سيرة رسول الله ﷺ، تر: محمد التونجي، (1988)، عن: محمد شريف الشيباني: الرسول في الدراسات الاستشرافية المنصفة، بيروت: دار الحضارة العربية، <https://altibrah.ae/book/25976>
17. الجابري فاضل، (1418هـ)، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط1، د.ب: المركز العالمي للدراسات الإسلامية.
18. الجابري محمد عابد، (2012)، فهم القرآن الحكيم. التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، ط4، ج1، بيروت: مركز دراسات الوحدة.
19. الجرجاني الشريف علي بن محمد، (2003)، كتاب التعريفات، ط1، لبنان: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر.
20. حامد الخلف عبد الله، (2005)، دور التوعية في التنشئة الاجتماعية، الرياض: مكتبة الفيصل.
21. عصمت محمود أحمد سليمان، (2019)، العدالة الاجتماعية وقضايا الفقر في عالمنا المعاصر مقارنة للتأسيس الفلسفي متضمنة قاعدة القيم المتلازمة، الورقة في المؤتمر الدولي السابع لمركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق - 23 مارس 2019 <https://www.cilecenter.org/ar/resources/articles-essays/cile2019>
22. عدنان عزيز الميالي أحمد، (2007)، العدالة الاجتماعية عند الإمام علي ابن أبي طالب، رضي الله عنه، جامعة بغداد: رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية.
23. على محمد، محمد وآخرون، (1985)، مصطلحات اجتماعية، القاهرة: د، ن.
24. العيسوي إبراهيم، (2014)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
25. العيسوي عبد الرحمن، (1997)، مناهج البحث العلمي، القاهرة: دار الراتب.
26. العيدي صونية، مسعودة فلوس، (2019)، دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي: دراسة نظرية، مجلة التغيير الاجتماعي، مجلد 04، العدد 02 بسكرة: جامعة محمد خيضر،
27. قطب سيد، (1964)، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط6، القاهرة: دار الكتب العربية.
28. منصور أحمد إبراهيم، (2005)، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
29. law-house، (2023)، مفهوم العدالة الاجتماعية، تاريخ النشر: 18 / 06 / 2023 م وتاريخ التحميل: 28 / 09 / 2023. <https://www.law-house.net/author/admin>

30. مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2014)، الطريق إلى العدالة الاجتماعية، القاهرة: مصر الجديدة.
31. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، العدالة الاجتماعية بين واقع التحديات وحتمية المواجهة، مجلة دراية، الاتحاد المصري لسياسات التنمية والحماية الاجتماعية، على الرابط: <https://draya-eg.org/2023/03/09/>
32. نامق حسين إسماعيل، (2011)، العدالة وأثرها في القاعدة القانونية القانون المدني نموذجاً دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مصر: دار الكتب القانونية.
33. وافي علي عبد الواحد، (2016)، علم الاجتماع، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.